او لانه استخفه الفرح حتى لو قصد التشبيه فجرى على لسانه عبدي يعتق لم يعتق لان لفظ
الابن فانه يسبق فيه هذا زيد قاما في الشيوع والكفاية **قوله** ولا سلطان
لي عليك لانه جاء من اليد بمعنى الخلاص والسلطنة يراد بها القدرة التي تتبين من حيث
اليد والاستيلاء ففيه نفي اليد ونفي احتمال زوال اليد بالعتق فهو تحليل المحتمل
فلا يعتبر ملفوظا ذكر ونوى به العتق لم يعتق بخلاف ما سبق من قوله لا سبيل
لي عليك لان معنى مطلقه مستند على العتق لان المولى على مملوكه سبيلا وان كان ملكا تاما
من حيث المطالبة بدل الكتابة حتى اذا انتفى ذلك بالبراءة عنه يعتق فصار
زيد قاما في الزيلعي والعناية قال الكرخي فتح عمر يوم يتضح الى الغرق بينهما فالسد
الزيلعي في جوابه والغرق ما ههنا اقول والمراد بقوله ما هنا هو ما ذكره من
قوله لانه عبارة عنا السيداه **قوله** وكنايته العتق فيه نوع مسامحة لان من
كنايات الطلاق انت حرة ونحو مع انه يقع به العتق وان لم ينووا به ان من اله
هذا فهو حكم الاستثناء بناء على ما سبق ذكره في صريح انت العتق وهو ظاهر **قوله**
ولا لزوم على العكس اقول لعل صورة العكس ان يبرئه رجل موطوءة ابنه او
ابنه فانه ملك له فيتم امتناع التمتع منه هذا مثال زوال الملك المتعة
ابدا **قوله** وان مثل الحر ابا العتق به اطلاقه تشيرا الى انه ان نوى العتق او نوى
لم يعتق وذكر في المبسوط لم يعتق الا بالنية وفي تعليل صاحب الهداية اشارة
الى ان ذلك لانه قال لان المثل مستعمل بمعنى كريم في بعض المعاني حرفا فوقع
الشك في الحرية ولا شك انه اذا نوى الحرية زال الشك كذا فهم من تقريره الاكمل
**قوله** بخلاف ما اذا قالت الاخرة لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه اتاكيد
كما في كلمة الشهادة **قوله** ذا رحم محرم وصفه ذي الرحم المحرم هو ان يكون قريبا
حرم نكاحه ابدا او الرحم في الاصل وعاء الولد في بطن امه ثم سمت القرابة
والوصلة من جهة الولاد رحا ومنه ذو الرحم والمحرم هو الذي لا يجوز النكاح
بينهما لكرامة احدهما ذكرا والاخر انثى فالمحرم بالرحم يخوان تملك زوجة



زوجة ابنه او ابيه او بنت عمه وعلى جنسه رضاعا لان العتق لان الحرمية لا تثبت بالقرابة
بل بالمصاهرة او بالرضاع ولا بد ان تكون القرابة مؤثرة في المحرمية لان الشارع انما نبه
محرمية جهة فلذا لم تؤثر رحم الت فلم يعتق بالملك كذا في الكافي والعناية **قوله** وهو تصريح
بان عتق متعلق بجميع ما ذكر من قوله ان ملكك او **قوله** لا هي يتعقبه يعني ان عتق الحمل
خاصة ثم يتحقق اصالة لعدم اضافة الاعتاق اليه ولا تبعا في اصله مرتقبا لما مر
وهو ظاهر كذا فهم من الكافي في عتق ولانه لو لم يعتق امة تجارية لم يجز بيعها ولا يجوز بخلاف الهبة
واجيب بانه ما اعتق ما في بطنها لم يبق الجنين على ملكه تهبة الامة بعد ذكر صارت
بمنزلة الامة واستثناء الحمل في الهبة شرط فاسد وهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة
بخلاف البيع فانه يفسد بها على ما يجيء **قوله** لا يطرق التبعية اه لا يخفى ان هذا مما لا
ظاهر اما سيجيء بزواله باب الحلف بالعتق حيث قال لانه لو لم يقيد يعتق بتبعية
الام وفي مسألتنا لظاهر اكبر المعتبر ان حيض مرة في جميعها بتبعية عتق الحمل يعتق امة
وان ولدت بعد ستة اشهر لان قول من قال ان ولادات ربع الحمل تتصل فتكون بتبعية
الذي يؤدي الى خراب الولاء الى الموالي الاب كما يفصح عنه تعقيب اثبات الاصالة بتبعية
حتى لا يجره لا ينقل لتبعية مطلقا لانه لا يشبه على احد على هذا النفي ان
عتق ام كل حمل يستتبع عتقه غايته ان الذي يكون منقطع العلوق وقت عتق
امه يستحق ان يقال انه يعتق اصالة لا تبعا وهو من تولد بعد عتقها لاقل من
ستة اشهر واما من تولد لتمامها او لاكثر منها فاولى كذا قاله بعض شيوخنا الاصالة الى
وقوع التبعية بحكمه لان بناءها على كونه يحتمل الوجود وقت تعلق العتق بالصلة
وهو لا يتقضى الا في الاقل **قوله** حتى لا يجر ولاؤه الى مولى الاب وصورته ان
ان عبد شخص تزوج بابنة جارية قد اعتقها غيره فولد منها ولد وهو حر تبعا
لامه وولاؤه لمولى امه فاذا اعتق ذلك الشخص عبد جر ذلك العبد باعتاقه ولاء
ولده الى نفسه ثم الى مولاه حتى اذا مات المعتق ثم مات ولده وخلف عتيق

Copyright © King Saud University